التطورات الإقتصادية والمالية والمصرفية في المملكة العربية السعودية

الإقتصاد الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين

تطمح الرياض إلى الإستثمار الأجنبي

بحوالي 100 مليار دولار سنوياً في حلول العام 2030

يشهد الإقتصاد السعودي إزدهاراً كبيراً بفضل السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تعتمدها حكومة المملكة، مترافقة مع إرتفاع أسعار النفط، والتحسُّن القوي في مستويات الإستثمار الخاص. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي للعام 2022، كانت المملكة العربية السعودية الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين. وبلغ النمو الاجمالي نسبة 8.7 **%** بفضل قوة الإنتاج النفطي ونمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.8 **%** الناجم عن متانة مستويات الإستهلاك الخاص والإستثمارات الخاصة غير النفطية. كما شملت المحرّكات الأساسية للنمو غير النفطي تجارة الجملة والتجزئة وقطاعي البناء والنقل.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان 2023، إلى نمو الإقتصاد السعودي بنسبة 3.1 **%** خلال عاميّ 2023 و2024. علماً أن الصندوق كان قد رفع توقعاته لنمو الإقتصاد السعودي في العام الحالي مقارنة بتقديراته السابقة الصادرة في يناير (كانون الثاني) والتي بلغت 2.6 **%**.

رسم بياني 1: النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السعودي والتوقعات المستقبلية (%)

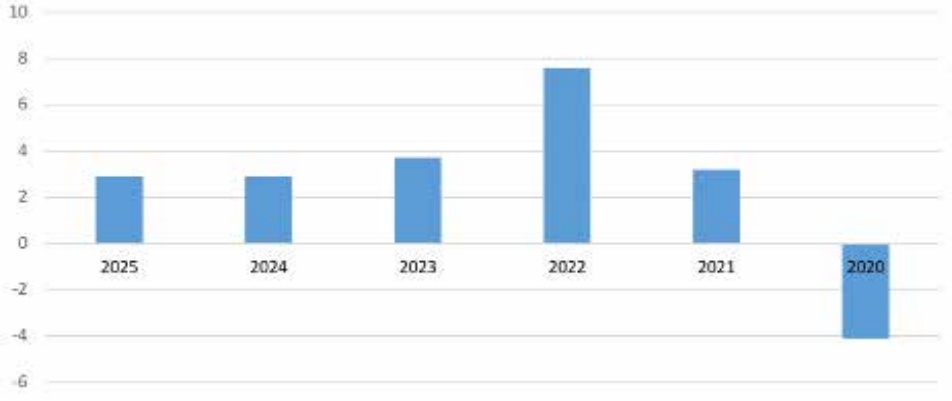

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

النمو الإقتصادي

يعود النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال العام 2022 إلى إرتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 5.8 % وإرتفاع الأنشطة الحكومية بنسبة 4.9 %، بالإضافة إلى إرتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.3 %. وفي ضوء ذلك، وقد سجّلت البطالة في المملكة أدنى مستوياتها، حيث بلغ معدّل البطالة لإجمالي السكان في السعودية قرابة 5.1 % في الربع الأول من العام 2023، وسجّل نسبة 8.5 % بين السعوديين، ونسبة 1.7 % لغير السعوديين. ومع زيادة نسب المشاركة في القوة العاملة، تراجع مجموع البطالة إلى 4.8 % في نهاية العام 2022، 9 % خلال جائحة «كوفيد 19»، ويعكس ذلك إرتفاعاً في أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص، وتزايد العاملين الوافدين مجدداً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويُشير صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدّل بطالة الشباب خلال العام 2022 إلى النصف مقارنة بالعامين السابقين، ليُسجل 16 %. كما بلغت مشاركة الإناث في القوة العاملة نسبة 36 % في العام 2022، متجاوزة نسبة الـ 30 % المستهدفة ضمن إطار «رؤية 2030».

التضخُّم

ساهمت الإجراءات المالية والنقدية الحكومية، وإصلاحات دعم أسعار الطاقة في إحتواء التضخُّم في السعودية عند 2.5 % في نهاية العام 2022. فقد رفع البنك المركزي السعودي معدّل الفائدة ست مرات في العام 2022 للسيطرة على إرتفاع التضخُّم.

وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، فقد تباطأ معدّل التضخُّم في السعودية إلى 2.7 % في يونيو/حزيران 2023. وسجّلت قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أكبر زيادة سنوية، حيث إرتفع بنسبة 9.1 %، متبوعاً بقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.3 %، ثم التعليم بنسبة 3 %، والترفيه والثقافة بنسبة 2.6 %، وأثاث وتجهيزات المنزل بنسبة 2.3 %، ثم النقل بنسبة 1.6 %، والأغذية والمشروبات بنسبة 0.1 % وسجّل قسم الملابس والأحذية

رسم بياني 2: معدل التضخم في السعودية والتوقعات المستقبلية (%)

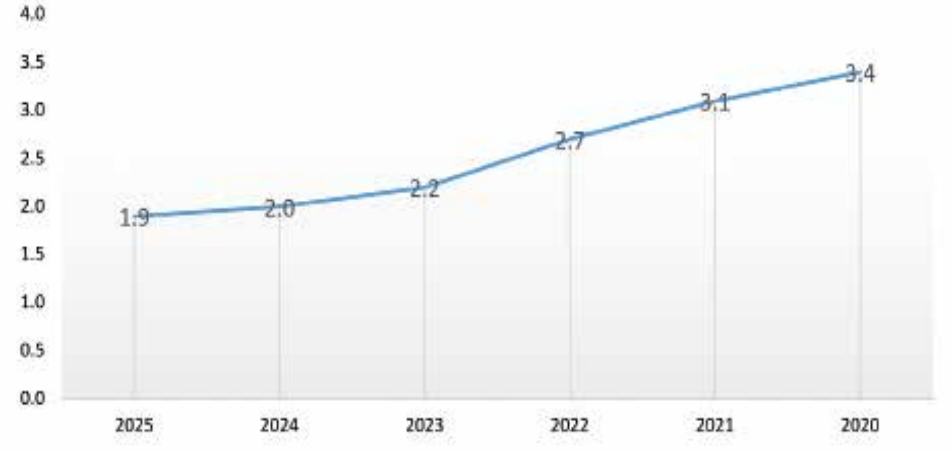

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

أكبر تراجع على أساس سنوي بنسبة 2.9 %، والتجهيزات المنزلية بنسبة 2.3 %، كما تراجع قسم الإتصالات بنسبة 0.7 %، والصحّة بنسبة 0.6 %، والسلع والخدمات الشخصية بنسبة 0.1 %.

المالية العامة، الإيرادات والنفقات، والدين العام

سجّلت الإيرادات المالية خلال الربع الأول من العام 2023 قرابة 280.94 مليار ريال، بإرتفاع 1 % مقارنة بالربع الأول 2022. وقد بلغت الإيرادات النفطية خلال الربع الأول 178.61 مليار ريال، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 102.34 مليار ريال. ويعود التحسُّن في الإيرادات غير النفطية إلى الإستراتيجية التي وضعتها المملكة، بهدف تنويع مصادر الدخل للمملكة. ومن جهة أخرى بلغت المصروفات للربع الأول من العام 2023 قرابة 283.9 مليار ريال، بإرتفاع 29 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد ساهمت وضعية أسواق النفط العالمية المواتية في تعزيز وضعية المالية العامة للمملكة، مما أتاح للحكومة حيّزاً لتجاوز الإنفاق المقرّر في الميزانية المبدئية. وتحديداً في العام 2022، سجّلت المالية العامة فائضاً للمرة الأولى منذ العام 2013.

وبالنسبة إلى الدين العام، فبحسب بيانات الميزانية للربع الأول من العام 2023، إنخفض حجم الدين العام إلى قرابة 962.25 مليار ريال، مقارنة بـ 990.08 مليار ريال في نهاية العام الماضي. وقد بلغ الدين الداخلي 618.5 مليار ريال والخارجي 343.8 مليار ريال. وبحسب صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يصل حجم الدين العام من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 23.5 % في نهاية العام 2023. ويُعدُّ الدين العام منخفضاً وفي حدود يُمكن الإستمرار في تحمُّلها، مع توافر الحيّز المالي اللازم للتصدّي للعوامل المعاكسة المحتملة.

الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

تطمح السعودية إلى وصول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 100 مليار دولار سنوياً في حلول العام 2030. وتتطلّع المملكة إلى رفع مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أنشأ مجلس الوزراء في المملكة «الهيئة السعودية لتسويق الإستثمار»، بهدف تنمية وجذب الإستثمارات إلى المملكة. ويشهد صافي الإستثمار المباشر نمواً متزايداً منذ العام 2017، ليصل خلال العام 2021 إلى 19.3 مليار دولار في ظل الصفقة التي أبرمتها شركة ارامكو، باعت بموجبها نسبة 49 % من خطوط أنابيب أرامكو. أما في العام 2022، فقد بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر مبلغ 7.9 مليارات دولار.

وقد سهم إستكمال البنية التشريعية في قطاعي التجارة والإستثمار والإستراتيجيات الوطنية لقطاعات الإقتصاد المختلفة في تعزيز دور القطاع الخاص السعودي، وتقديم الدعم اللازم له لضمان نموه وتنافسيته. ومن المتوقع مواكبة القطاع الخاص السعودي للتحوُّلات الإقتصادية الشاملة في المملكة، والإستفادة من الفرص المتاحة ضمن «رؤية 2030». وفي سبيل تعزيز الإستثمار في المملكة، جرى إطلاق إستراتيجيات وطنية عدة شاملة في المجال الإقتصادي، كالإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية، الإستراتيجية الوطنية للصناعة، الإستراتيجية الوطنية للإستثمار، الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية والإستراتيجية الوطنية لقطاع البحث والتطوير والإبتكار. ولا شك في أن هذه الإستراتيجيات سوف تعزّز مناخ الإستثمار والتوظيف في المملكة.

رسم بياني 3: الدين العام في السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتوقعات المستقبلية (%)

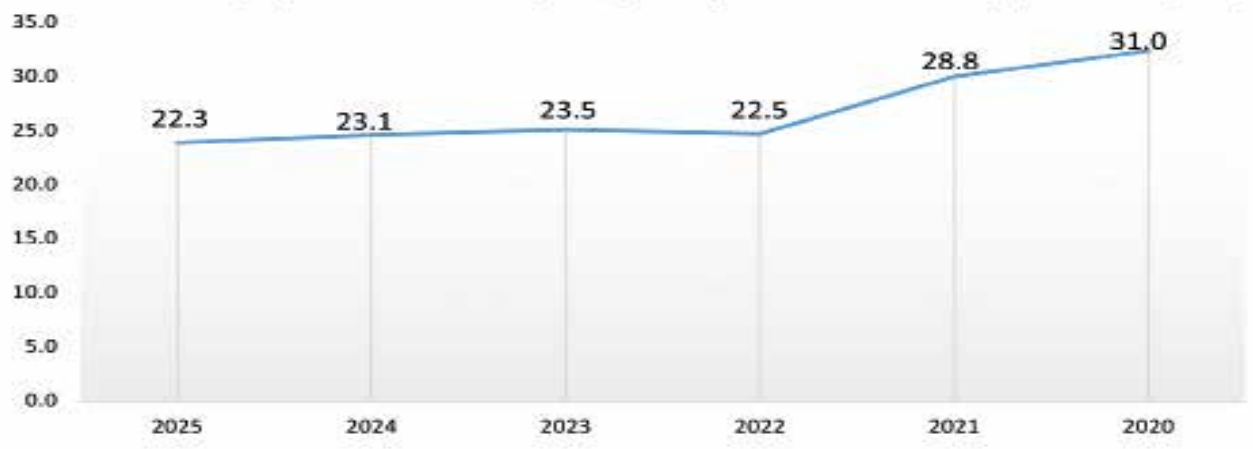

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

رسم بياني 4: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليار دولار)

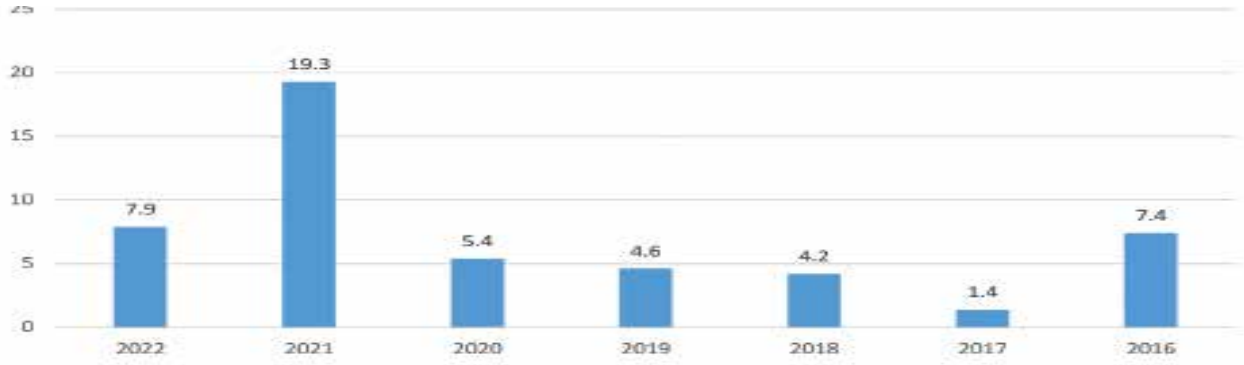

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات البنك المركزي السعودي.

وبهدف تعزيز مكانة المملكة في جذب الإستثمارات الخارجية، واصلت الحكومة السعودية إعتماد إصلاحات هيكلية لجذب الإستثمارات، منها على سبيل المثال تقديم مشروع قانون جديد للإستثمار للسماح للمستثمرين المحليين والأجانب بالمعاملة بالمساواة، إضافة إلى إصدار مجلس الوزراء السعودي لقانون الشركات الجديد، مع التركيز على تعزيز بيئة الإستثمار في المملكة، وبناء إطار تشريعي يُلبي حاجات المستثمرين.

الصادرات والواردات والميزان التجاري

حقّق الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 127.1 مليار ريال في نهاية الربع الأول من العام 2023، رغم تراجع الصادرات بنسبة 14.6 % على أساس سنوي وإرتفاع الواردات بنسبة 18.1 %. فقد تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 14.9 % نتيجة إتراجع أسعار النفط خلال الفترة نفسها، حيث شكلت حصة الصادرات النفطية ما نسبته 78.3 % من إجمالي الصادرات. في المقابل سجّلت الصادرات غير النفطية قرابة 68.1 مليار ريال خلال الربع الأول من العام 2023 بتراجع بنسبة 13.3 % على أساس سنوي، فيما بلغت نسبة الصادرات غير النفطية ما نسبته 21.7 % من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة إللى الواردات، فقد إرتفعت في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 18.1 %، أي بحوالي 28.5 مليار ريال، لتبلغ قيمتها حوالي 186.4 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023.

وتُعتبر الصين الشريك الرئيسي للسعودية في التجارة السلعية. فقد بلغت قيمة صادرات السعودية إلى الصين حوالي 51.5 مليار ريال (13.7 مليار دولار)، ما يُشكل نسبة 16.4 % من إجمالي الصادرات في الربع الأول من العام 2023، وهو ما يجعل الصين الوجهة الرئيسية لصادرات المملكة. ويأتي بعد الصين كل من اليابان والهند بقيمة 32 مليار ريال، أي ما يُشكل نسبة 10.2 % من إجمالي الصادرات، ثم كل من كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وسنغافورة، وتايوان، وفرنسا من بين أول عشرة دول يتم التصدير اليها، حيث بلغ مجموع صادرات المملكة إلى أول عشر دول حوالي 204.6 مليار ريال، ما يُمثل نسبة 65.3 % من إجمالي الصادرات.

جدول رقم 1: حجم التجارة والميزان التجاري في السعودية – مليار ريال

	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	حجم التجارة	الميزان التجاري
2017	238.5	128.2	366.6	110.3
2018	290.1	126.9	417.0	163.2
2019	243.4	144.9	388.3	98.5
2020	180.0	137.2	317.2	42.8
2021	321.9	148.6	470.5	173.3
2022	348.0	196.0	544.0	152.0
الربع الأول 2023	314.0	186.0	500.0	128.0

المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط السعودية.

في المقابل، بلغت قيمة الواردات من الصين قرابة 40 مليار ريال (21.5 % من إجمالي الواردات) في الربع الأول من العام 2023. تلتها الواردات من الولايات المتحدة بقيمة 17.1 مليار ريال (9.2 % من إجمالي الواردات)، فالإمارات العربية المتحدة بقيمة 12.2 مليار ريال (6.5 % من إجمالي الواردات). كما كانت كل من الهند، وألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، ومصر، وفرنسا، من بين أهم 10 دول تم الإستيراد منها، والتي بلغ مجموع قيمة واردات المملكة منها قرابة 116.1 مليار ريال وهو ما يمثل نسبة 62.3 % من إجمالي الواردات.

ونشير أخيراً إلى أن إرتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي قد ساهما في تحسين أوضاع الحساب الجاري، حيث بلغ الفائض في العام 2022 أعلى مستوياته خلال 10 أعوام، بحسب صندوق النقد الدولي.

الإقتصاد الأخضر في السعودية ومبادرة السعودية الخضراء

تسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى زيادة اعتماد المملكة العربية السعودية على الطاقة النظيفة، وتقليل الإنبعاثات الكربونية وحماية البيئة، تماشياً مع رؤية 2030. كما ترسم مبادرة السعودية الخضراء توجّه المملكة في مكافحة التغيُّر المناخي، وتُسهل التعاون بين جميع فئات المجتمع والقطاعين العام والخاص للإسراع في توسيع نطاق العمل المناخي. وتحديداً، تهدف المبادرة الى تحقيق أهداف الإستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإشراف على جميع جهود المملكة وتوحيدها لمكافحة تغيُّر المناخ تحت مظلة واحدة وبهدف واضح ومشترك.
- توحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص لتحديد ودعم فرص التعاون والابتكار.
- تعزيز الإقتصاد الأخضر وتمثل الحزمة الأولى، التي تضم أكثر من 60 مبادرة ومشروعاً جديداً ضمن إطار مبادرة السعودية الخضراء.
- تسريع الإنتقال الأخضر والإضطلاع بدور رائد عالمياً في تطبيق مفهوم الإقتصاد الدائري للكربون.
- رفع مستوى جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال المقبلة في المملكة العربية السعودية.

ومن أهم المشاريع الرئيسية في مبادرة السعودية الخضراء هي التالية:

- إطلاق المركز العالمي للسياحة المستدامة وإنشاء مؤسسة غير ربحية لإستكشاف البحار والمحيطات.
- الإنضمام إلى التعهد العالمي في شأن الميثان، و«مبادرة الرياضة من أجل العمل المناخي» ضمن إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيُّر المناخ.
- إطلاق مبادرات عدة للتنوُّع الحيوي من أجل رعاية وحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض.
- التحوُّل إلى مصدر عالمي رئيسي للهيدروجين الأزرق والهيدروجين الأخضر في حلول العام 2035.
- مواصلة التعاون مع مبادرة شركات النفط والغاز في شأن المناخ.
- تنفيذ تحول شامل لجعل الرياض واحدة من أكثر مدن العالم إستدامة.

وضمن مبادرة السعودية الخضراء، تم إستثمار 5 مليارات دولار في محطة الهيدروجين الأخضر في مشروع نيوم، و15 مليار دولار يستثمرها مخطط العلا الجديد لإقامة أكبر واحة في العالم، بالإضافة إلى إستثمارات بقيمة 346 مليار ريال سوف تستثمرها إستراتيجية إستدامة الرياض بهدف خفض الإنبعاثات الكربونية. كما تهدف المبادرة إلى تشجير مساحة 541 كم مربع من خلال زراعة 7.5 ملايين شجرة. كما توجد أكثر من 35 مبادرة سيتم تنفيذها بهدف تعزيز كفاءة الطاقة في المملكة.

القطاع المصرفي السعودي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السعودي في نهاية النصف الأول من العام 2023 نحو 3,828 مليار ريال سعودي (ما يساوي تريليون دولار تقريباً)، محققة نسبة نمو 5.4 % عن نهاية العام 2022. وبلغ حجم الودائع نحو 2,439 مليار ريال في نهاية العام 2022 (قرابة 650 مليار دولار)، محقّقة نسبة نمو 5.9 %، عن نهاية العام 2022. كما بلغ حجم القروض الإجمالية 3,079 مليار ريال (قرابة 821 مليار دولار)، محقّقاً نسبة نمو 6.3 % عن نهاية العام 2022، أما بالنسبة إلى الرأسمال المجمّع للقطاع المصرفي السعودي، فقد بلغ 522 مليار ريال (قرابة 139 مليار دولار)، بنسبة نمو 2.9 % عن نهاية العام 2022.

جدول رقم 2: تطور الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي السعودي

	2020	2021	2022	النصف الاول 2023
		مليون ريال		
الموجودات	2,979,625	3,277,846	3,620,949	3,828,505
الودائع	1,942,984	2,104,454	2,295,406	2,439,715
القروض	2,279,967	2,609,907	2,883,288	3,079,048
القطاع الخاص	*1,762,440*	*2,034,085*	*2,289,676*	*2,416,970*
القطاع العام	*517,527*	*575,822*	*638,171*	*662,078*
رأس المال	415,799	473,400	507,000	521,943
		مليون دولار		
الموجودات	794,567	874,092	950,706	1,020,935
الودائع	518,129	561,188	604,370	650,591
القروض	607,991	695,975	768,877	821,079
القطاع الخاص	*469,984*	*542,423*	*603,852*	*644,525*
القطاع العام	*138,007*	*153,553*	*165,025*	176,554
رأس المال	110,880	126,240	130,011	139,185

المصدر: البنك المركزي السعودي. ملاحظة: لا يشمل فروع المصارف السعودية العاملة في الخارج.

وتُظهر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرف السعودي (جدول رقم 3) المتانة العالية جداً للمصارف السعودية، وخصوصاً بما يتعلق بمعدلات كفاية رأس المال، والتي تفوق بكثير المتطلبات بحسب معايير بازل 3. وبالتوازي، حققت المصارف السعودية أداءً جيداً (متمثّلاً بالعائد على الأصول وعلى الأسهم) خلال عامي 2021 و2022، بالإضافة الى تحسُّن معدّلات السيولة لديها.

أما بالنسبة إلى مخاطر الإئتمان، رغم أن القطاع المصرفي شهد زيادةً طفيفة في القروض المتعثرة خلال العام 2020، إلاّ أن المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل الجائحة، وتدابير الدعم التي إتخذها البنك المركزي السعودي خلال فترة التراجع الإقتصادي، وفّرت قاعدة قوية للمصارف لمواصلة دعم طلب الإقتصاد للإئتمان، مما أدّى إلى إنخفاض مستوى القروض المتعثرة.

وتشير البيانات إلى أنه بينما تراجع نموّ الرهون العقارية مؤخراً، لا يزال الطلب على القروض المرتبطة بالمشروعات والقروض الإستهلاكية قوياً، مما يُساعد على مواجهة التأثير على الربحية الناتج عن تكاليف التمويل المتزايدة المرتبطة بإرتفاع أسعار الفائدة، وزيادة حصة الودائع لأجل والودائع الإدخارية ضمن إلتزامات المصارف.

وتتركز قوة أداء المصارف السعودية على الجهود الجارية لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية، حيث يساعد على الحدّ من المخاطر حالياً تعميم إطار رقابي يقوم على المخاطر، ويعتمد على نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى إعتماد شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، والتطبيق الكامل لإطار بازل 3. أخيراً، علماً أنه خلال العام 2022 ومطلع العام 2023 تم إلغاء الإجراءات التنظيمية المؤقتة التي بدأ تطبيقها في العام 2020 في مواجهة جائحة «كوفيد - 19»، والتي شملت تأجيل سداد القروض وبرامج الإقراض المضمون.

جدول رقم 3: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي السعودي (%)

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر (معدل كفاية رأس المال)	20.3	19.4	20.3	19.9	19.9
رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول المرجحة المخاطر	18.5	18.1	18.7	18.4	18.4
القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض	2.0	1.9	2.2	1.9	1.8
العائد على الأصول	2.1	1.8	1.5	1.8	2.1
العائد على الأسهم	13.9	11.9	8.6	10.8	12.5
الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	22.3	25.4	26.8	24.7	22.8
الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل	35.5	41.3	43.8	41.3	39.7

المصدر: البنك المركزي السعودي.